



جملة الأمر في سورة الأعراف

دراسة توليدية

إعداد

نجوى شلقامي عبد الفني محمد

باحثة ماجستير

الملخص:

تتناول هذه الدراسة جملة الأمر في سورة الأعراف دراسة توليدية، وتهدف إلى إيضاح أثر البنية الدلالية في صياغة التركيب النحوي، وإيضاح الأدوار الدلالية ثم تحويلها إلى تحليل نحوي، وبيان المعاني المختلفة لبنية الأمر؛ لذا كانت أهميتها في دراسة المشكلات اللغوية وفق المفاهيم التي تطرقها المناهج اللغوية الحديثة، وتحليل التراكيب ووصفها وصفًا صحيحًا؛ وذلك بالكشف عن القواعد الحاكمة لبنية الجمل وتركيبها.

الكلمات المفتاحية: جملة الأمر، البنية التركيبية، البنية الدلالية، الدراسة التوليدية، السياق، الأدوار الدلالية.

Abstract:

This study deals with the imperative sentence in Surat Al-A'raf, a generative study, and aims to clarify the effect of the semantic structure in formulating the grammatical structure, clarify the semantic roles, then transform it into grammatical analysis, and explain the different meanings of the imperative structure. Therefore, its importance was in studying linguistic problems according to the concepts addressed by modern linguistic approaches. Analyzing the structures and describing them correctly, by revealing the rules governing the structure and composition of sentences .

key words :

The imperative sentence - the syntactic structure - the semantic structure - the generative study - the context - the semantic roles.

المقدمة:

إنَّ الحمد لله نور السموات والأرض، الذي أنار بنوره عقول العلماء؛ فكان منهم العلم والضيء، ومنا الاستفادة والدعاء، والصلاة والسلام على حبيبنا محمد المبعوث رحمة للعالمين. أما بعد:

فإن من الأبواب الماتعة في كتب النحو جملة الأمر، وقضية الجملة الانشائية التي تعتمد على فعل الأمر، والتي لا يمكن فهمها ولا الغوص في بحارها إلا إذا عرفنا اشتقاق فعل الأمر، وتركيب جملي الأمر والجواب، وتأثير المقام في إيضاح معنى الأمر؛ فقد يكون معناه الأمر أو الطلب أو الالتماس.

لقد اخترت ميداناً لدراستي؛ وهو القرآن الكريم (سورة الأعراف). وهذا الاختيار لم يكن عبثاً، بل كان من أجل أسباب كثيرة دفعتني إلى جعله مصدراً لمادة هذه الدراسة. وكان من أبرز تلك الأسباب أن القرآن الكريم يمثل نصّاً من نصوص اللغة التي يحتج بها؛ إضافة إلى أن النص القرآني لا يتطرق إليه الخطأ، وهو يمثل الشكل اللغوي الذي ثبتت عليه اللغة حين نزوله.

وعلى الرغم من الاهتمام الكبير الذي نالته دراسة الجملة في الدرس اللغوي العربي القديم من بحوث ودراسات، فإن جملة الأمر لم تدرس دراسة توليدية خالصة. وينطلق هذا البحث من إشكالية تعدد مقاصد الأمر لتعدد صيغه، بمراعاة السياقات المختلفة. وقد اتخذت صوراً وأشكالاً، ووجهت دلاليّاً إلى أغراض أخرى غير التي تضمنتها الحروف والكلمات، وكيف تعامل علماءنا الأوائل مع هذه المسألة؟ وهذا أمر طرّقه الأصوليون والنحاة والبلاغيون قديماً، وها هم التوليديون المعاصرون الذين يتقدمهم (تشومسكي)، ومن هذا حذوه من علمائنا العرب، يتناولون قضايا اللغة من منظور خاص.

موضوع الدراسة:

يدرس هذا البحث أفعال الأمر ودلالاتها المختلفة في (سورة الأعراف). أقسم هذه الأفعال حسب حقولها الدلالية، ثم بعد ذلك أوضح البنية الدلالية لكل حقل من الحقول التي يدرسها هذا البحث.

أهمية الدراسة:

(١) تناول جملة الأمر في ضوء الدراسات اللغوية المعاصرة.

(2) إبراز قدرة النحو التوليدي على استيعاب كل التراكيب النحوية الصحيحة في اللغة.

(3) تحليل التراكيب ووصفها ووصفًا صحيحًا؛ وذلك بالكشف عن القواعد الحاكمة لبنية الجمل وتراكيبها.

(4) دراسه المشكلات اللغوية وفق المفهومات التي تطرحها المناهج اللغوية الحديثة.

(5) التحليل اللغوي للعبارات والجمل المختلفه في (سورة الأعراف).

أهداف الدراسة:

تهدف إلى عدد من العناصر؛ وهي كالآتي:

(1) إيضاح الأدوار الدلالية، ثم تحويلها إلى تحليل نحوي.

(٢) بيان المعاني المختلفة لبنية الأمر.

(3) إيضاح أثر البنية الدلالية في صياغة التركيب النحوي.

منهج الدراسة:

اعتمدت هذه الدراسة على المنهج التوليدي، الذي ينفرد بدراسة البنية الدلالية، والبنية النحوية، والربط بينهما بوساطة قواعد الإسقاط.

الدراسات السابقة:

وقع لي الدراسات الآتية:

(1) الأمر والنهي عند الأصوليين: عزة كامل مصطفى الجعفري، رسالة دكتوراه من جامعة الخرطوم، ٢٠٠٥م.

(٢) الأمر والنهي في السنة ودلالاتها عند الأصوليين : إبراهيم جمال السعيد شعبانة، رسالة ماجستير في جامعة النجاح الوطنية، فلسطين ٢٠١٣م.

(1)

معنى الأمر في ضوء الموقف أو السياق:

قبل الحديث عن معنى الأمر في ضوء السياق، لابد أن نضع تعريفًا للسياق؛ قال ابن فارس في السياق: "السين والواو والقاف أصل واحد، وهو حذو الشيء؛ يقال: ساقه يسوقه سوقًا"^(١). إن السياق يدور حول معنى التتابع والاتصال والانتظام؛ فسياق

(١) ابن فارس: مقاييس اللغة، تحقيق: عبد السلام هارون، 117/3.

الكلام تتابعه وأسلوبه الذي يجري عليه.

السياق اللغوي يعني البحث هنا بوظيفة اللغة داخل السياق؛ أي دراسة المفردات والتراكيب في ضوء استعمالها استعمالاً لا يضيفي على الكلمات صفة الجودة؛ فالاستعمال يقيم علاقة جديدة بين الكلمات تجعلها تكسب معاني جديدة، نابعة من اختيار الكلمات وطريقة بنائها؛ فالسياق بهذا المعنى هو الهيئة الحاصلة من العلاقات الأفقية والرأسية بين الوحدات اللغوية التي يتكون منها النص.

المعنى في السياق يكون بخلاف المعنى الذي يقدمه المعجم؛ لأن المعنى الذي يقدمه السياق اللغوي هو معنى معين، له حدود واضحة، وسمات محددة غير قابلة للتعدد أو التعميم أو الاشتراك؛ في حين أن المعنى الذي يقدمه المعجم متعدد.

ولنظرية السياق دور رئيس في تحديد معنى النص وكشف مغاليقه؛ فلانستطيع أن نقطع الكلمة أو الجملة عما سبقها أو لحقها؛ لأنه يؤدي إلى الغموض؛ فمعنى الكلمة يتحدد بالسياق الذي يرد فيه.

ولا نعني بالسياق في هذه الدراسة السياق اللغوي وحده، دون الرجوع إلى الموقف الذي قيل فيه، أو البيئة الثقافية التي نشأ فيها؛ وإنما نعني به مجموع هذه الأنواع الثلاثة.

إن دراسة النظرية السياقية يمكننا من تحليل الأساليب الإنشائية في اللغة العربية وفق منهج لغوي واضح، وبها أيضاً نتمكن من معرفه الأسباب التي أدت إلى انحراف بعضها عن ظاهر معناه بشكل مفصل.

قد تستعمل صيغة الأمر في غير طلب الفعل على وجه الإلزام؛ وذلك بحسب الموقف أو السياق الذي يرد فيه، وكذا بحسب القرائن المصاحبة التي تصرف الأمر عن دلالته الأصلية إلى دلالات أخرى تفهم وفقاً لما تدل عليه تلك القرائن؛ فهذه المعاني تستفاد من سياق الكلام وقرائن الأحوال.

فجملة الأمر قد تكون أمراً أو طلباً أو التماساً أو ترجياً أو تمنياً أو دعاء، أو قد تكون للنصح والإرشاد، وقد تكون للتسخير؛ فيتعدد معاني الأمر وفقاً لما يقتضيه المقام.

(1) جملة الأمر تكون للأمر إذا كان المتكلم أعلى رتبة من المأمور، مثل

قوله. تعالى: .

(وَيَا آدَمُ اسْكُنْ أَنْتَ وَزَوْجُكَ الْجَنَّةَ) [الأعراف: ١٩]؛ ففي الآية الكريمة الأمر هو الله

— سبحانه وتعالى — وهو أعلى رتبة من المأمور وهو آدم. فهنا تكون جملة الأمر هي طلب الفعل من الأعلى (الله) إلى الأدنى (آدم وزوجه)، على وجه الوجوب والالزام.

(٢) جملة الأمر قد تكون لطلب إذا كان المتكلم أقل في الرتبة، نحو قوله.

تعالى:

(قَالَ أَنْظِرْنِي إِلَى يَوْمِ يُبْعَثُونَ) [الأعراف: ١٤]، قال إبليس لله - جل وعلا - حينما ينس من رحمته: أمهلني إلى يوم البعث؛ وذلك لأتمكن من إغواء من أقدر عليه من بني آدم. فإبليس أقل رتبة من الله عز وجل؛ فجملة الأمر هنا تكون طلبية.

(3) جملة الأمر قد تكون للالتماس:

والالتماس يكون إلى النظير والمساوي في الرتبة، ويكون عند استعمال الصيغة على سبيل التلطف، وهو طلب الفعل الصادر عن الأنداد والنظراء المتساويين قدرًا ومنزلة، نحو قوله. تعالى :

(فَأَوْفِ لَنَا الْكَيْلَ وَتَصَدِّقْ عَلَيْنَا إِنَّ اللَّهَ يَجْزِي الْمُتَصَدِّقِينَ) [سورة يوسف: ٨٨]؛ فقول إخوة يوسف لأخيم في هذه الآية التماس؛ لأنهم متساوون في الرتبة.

ونحو قول شاعر يوجه الخطاب إلى صاحبه:

شجعيني على الجهاد تريني أنطق الصخر أرتقي للسماء
علميني معنى الطلاقة والخلد مقيماً ياربة الإيحاء

فالأمر في هذه الأبيات قد خرج عن معناه الحقيقي إلى الالتماس؛ لأن الشاعر وصاحبه رفيقان يستويان قدرًا ومنزلة.

(4) جملة الأمر قد تكون دعاء:

والدعاء يكون بكل صيغة للأمر يخاطب بها الأدنى من هو أعلى منه منزلة وشأنًا، وهو الطلب على سبيل الاستغاثة والعون والتضرع والعفو والرحمة، نحو قوله. تعالى : (رَبَّنَا أَفْرِغْ عَلَيْنَا صَبْرًا وَتَوَقَّعْنَا مُسْلِمِينَ) [الأعراف: ١٢٦].

وقوله تعالى: (قَالَ رَبِّ اغْفِرْ لِي وَلِأَخِي وَأَدْخِلْنَا فِي رَحْمَتِكَ وَأَنْتَ أَرْحَمُ الرَّاحِمِينَ) [الأعراف: 151].

وقوله تعالى: (أَنْتَ وَلِيِّنَا فَاغْفِرْ لَنَا وَارْحَمْنَا وَأَنْتَ خَيْرُ الْغَافِرِينَ) [الأعراف: ١٥٥].
وقوله تعالى: (وَاکْثُبْ لَنَا فِي هَذِهِ الدُّنْيَا حَسَنَةً وَفِي الْآخِرَةِ إِنَّا هُنَا إِلَيْكَ) [الأعراف: ٥٦].

(5) جملة الأمر قد تكون للتمني:

والتمني هو طلب الأمر المحبوب الذي يرجى وقوعه؛ إما لكونه مستحيلاً، وإما

لكونه ممكناً غير مطموع في نيّله وقوله تعالى : (فَهَلْ لَنَا مِنْ شَفْعَاءَ فَيَنْفَعُوا لَنَا أَوْ نُرَدُّ فَنَعْمَلْ غَيْرَ الَّذِي كُنَّا نَعْمَلُ) [الأعراف: ٥٣].

التمني هنا أتى بـ (هل)؛ لإبراز المستفهم عنه المتمني في الاهتمام بهذا المتمني المقطوع بعدم حصوله.

ونحو قول امرئ القيس:

ألا أيها الليل الطويل ألا انجلي
وقول عنتره العبسي:

يا دار عبلة بالجواء تكلمي
وعمي صباحاً دار عبلة واسلمي

(6) جملة الأمر قد تكون للنصح والارشاد:

وهو الطلب الذي لا تكليف ولا إلزام فيه؛ وإنما هو طلب يحمل بين طياته معنى النصيحة والموعظة والإرشاد، نحو قوله — تعالى — في سورة الأعراف: (خُذِ الْعَفْوَ وَأْمُرْ بِالْعُرْفِ وَأَعْرِضْ عَنِ الْجَاهِلِينَ) [الآية: ١٩٩].

(7) جملة الأمر قد تكون تسخيراً:

الشيء مسخراً ومنقاداً لما أمر به، نحو قوله — تعالى —: (فَلَمَّا عَتَوْا عَنْ مَا نُهُوا عَنْهُ قُلْنَا لَهُمْ كُونُوا قِرَدَةً خَاسِئِينَ) [الأعراف ١٦٦].

(8) قد يخرج الأمر إلى دلالات أخرى غير ما ذكر؛ وذلك بحسب المقام أو

السياق.

(2)

دلالة الجملة الخبرية على الأمر:

كما ذكرنا سابقاً؛ ينقسم الكلام إلى الخبر والإنشاء، وينقسم الإنشاء إلى قسمين طلبي وغير طلبي. ويعد الأمر من الأساليب الإنشائية الطلبية التي تتردد على الألسن كثيراً وبصور مختلفة. وقد يأتي الأمر خبراً؛ حيث يمكن إنشاء أفعال من خلال الجملة الخبرية، وإنجاز أفعال بأقوال إنشائية تستفاد من السياقات المختلفة. وإذا بحثنا في أسلوب الأمر القرآني ضمن الجملة الخبرية، نجد الكثير من الآيات في مختلف الصور، تبرز ورود الأمر على شاكله الخبر الحامل على إنجاز فعل ما. ومن استعمال الخبر بمعنى الأمر قوله. تعالى :- (وَالْمُطَلَّقَاتُ يَتَرَبَّصْنَ بِأَنْفُسِهِنَّ ثَلَاثَةَ قُرُوءٍ وَلَا يَحِلُّ لَهُنَّ أَنْ يَكْتُمْنَ مَا خَلَقَ اللَّهُ فِي أَرْحَامِهِنَّ إِنْ كُنَّ يُؤْمِنُ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ وَبُعُولَتُهُنَّ أَحَقُّ بِرَدِّهِنَّ فِي ذَلِكَ إِنْ أَرَادُوا إِصْلَاحًا

وَلَهُنَّ مِثْلُ الَّذِي عَلَّمْنَ بِالْمَعْرُوفِ وَلِلرِّجَالِ عَلَيْهِنَّ دَرَجَةٌ وَاللَّهُ عَزِيزٌ حَكِيمٌ (البقرة: ٢٩٨)؛
فقوله: (وَالْمُطَلَّقَاتُ يَتَرَبَّصْنَ بِأَنْفُسِهِنَّ) كلام خبري دل على الأمر. والذي يدل على أن
الخبر مستعمل في معنى الأمر سياق الكلام، وما يستوجبه من الإلزام؛ لأن السياق يدل
على أن الله تعالى أمر بذلك لا أنه خبر.

ونجد الأمر المتخذ شكل الجملة الخبرية في قوله - تعالى -: (يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا هَلْ
أَدْلُكُمْ عَلَى تِجَارَةٍ تُنْجِيكُمْ مِنْ عَذَابٍ أَلِيمٍ (١٠) تُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ وَرَسُولِهِ وَتُجَاهِدُونَ فِي سَبِيلِ
اللَّهِ بِأَمْوَالِكُمْ وَأَنْفُسِكُمْ ذَلِكَ خَيْرٌ لَكُمْ إِنْ كُنْتُمْ تَعْلَمُونَ (١١)) [سورة الصف]. ونلاحظ
الفاعلين (تُؤْمِنُونَ) و (تُجَاهِدُونَ) ظاهرهما مضارع لكن وجهها للدلالة على الأمر. وفي
التعبير بالمضارع إفادة الأمر بالدوام على الإيمان وتجديده في كل آن؛ وذلك تعريض
بالمناققين، وتحذير من التغافل عن ملازمة الإيمان وشؤونه. وقد جاء (يَغْفِرُ) مجزوماً
تنبيهه على أن (تُؤْمِنُونَ) و (تُجَاهِدُونَ)؛ وإن جاء في صيغة الخبر. فالمراد الأمر؛ لأن
الجزم إنما يكون في جواب الطلب إلا في جواب الخبر، حسب قول المبرد. ويأتي الأمر
بصيغته الخبر مقيداً الأمر الحقيقي والدعاء؛ يقول الجرجاني: "كما أن (يغفر الله لزيد)
في اللفظ خبر، وفي المعنى دعاء مجزوم، نحو: (ليغفر الله لزيد)؛ لأن أصل الدعاء أن
يكون مجزوماً باللام، ويقول سيبويه: "واعلم أن الدعاء بمنزلة الأمر والنهي، وإنما قيل
دعاء؛ لأنه استعظم أن يقال أمر أو نهي؛ تقول: (زيد قطع الله يده)، و (زيد أمر الله عليه
العيش)؛ لأن معناه معنى (زيداً ليقطع الله يده).

ونجد ما يعبر عن الأمر كذلك، نحو قوله تعالى: (قَدْ فَרَضَ اللَّهُ لَكُمْ تَحِلَّةَ أَيْمَانِكُمْ
وَاللَّهُ مَوْلَاكُمْ وَهُوَ الْعَلِيمُ الْحَكِيمُ) [التحریم: ٢٠]؛ فجاء الأمر هنا بلفظ (فرض)، وهو
فعل ماضي مؤكد بحرف التحقيق (قد) يجعلان من الجملة الخبرية في ظاهرها أمرية
طلبية في مضمونها. وقوله - تعالى -: (وَلِلَّهِ عَلَى النَّاسِ حِجُّ الْبَيْتِ مَنِ اسْتَطَاعَ إِلَيْهِ سَبِيلًا)
[آل عمران: ٩٧]. فهذه الآية رغم أنها جاءت في شكل جملة خبرية، فإن المقصود بها هو
الطلب للاخبار؛ فتأويل الكلام و(ليحج الناس). ونخلص مما تقدم إلى تعدد صور الأمر
من خلال الخبر؛ فإرد الأمر بلفظ الخبر سواء في جملة اسمية أو فعلية؛ فتكون دالة على
الأمر. ويعد الأمر الوارد بأسلوب خبري أبلغ في التعبير من غيره، وأكثر دلالة على مراد
المتكلم.

(9) الأمر قد يفيد معنى الطلب:

(أ) إذا كان الطلب رقيقاً هيئاً فهو (عرض).

ب) وإذا كان الطلب شديداً فيه حث وتحريض فهو (تحضيض).

والحض في اللغة هو الحث والطلب بقوة.

العرض هو أسلوب من أساليب الطلب، وهو طلب برفق ولين، ويفهم ذلك من سياق الكلام، وأحرف العرض هي: (ألا - أما - لو). وهي حروف لا محل لها من الإعراب مختصة بالفعل؛ فإذا دخلت على الفعل المضارع أفادت العرض، وإذا دخلت على الفعل الماضي أفادت العتب، نحو:

(١) لو تزورني فندرس.

(٢) لو فكرت في التفوق.

التحضيض: هو أسلوب من أساليب الطلب، وهو طلب بقوة وشدة. وأحرف التحضيض هي: (لولا - لوما - ألا - هلا)؛ إذا دخلت على الفعل المضارع أفادت التحضيض، نحو قوله - تعالى -: (قَالَ يَا قَوْمِ لِمَ تَسْتَعْجِلُونَ بِالسَّيِّئَةِ قَبْلَ الْحَسَنَةِ لَوْلَا تَسْتَغْفِرُونَ اللَّهَ لَعَلَّكُمْ تُرْحَمُونَ) [النمل: ٤٦]؛ أفادت (لولا) القوة والشدة، و(تَسْتَغْفِرُونَ) فعل مضارع، وإذا دخلت على الفعل الماضي أفادت التأنيب واللوم، نحو قوله - تعالى -: (فَلَوْلَا نَصْرُهُمُ الَّذِينَ اتَّخَذُوا مِنْ دُونِ اللَّهِ قُرْبَانًا آلِهَةً بَلْ ضَلُّوا عَنْهُمْ وَذَلِكَ إِفْكُهُمْ وَمَا كَانُوا يَفْتَرُونَ) [الأحقاف: ٢٨].

أشار سيبويه إلى أن أدوات العرض والتحضيض لا يليها إلا فعل؛ سواء أكان مظهرًا أم مضمرًا، ولا يجوز أن يليها اسم، ويذكر ما يجوز فيه الفعل مضمرًا أو مظهرًا، مقدمًا أو مؤخرًا، ولا يستقيم أن يبتدأ بعده الأسماء فـ (هلا - لولا - لوما - ألا)؛ لو قلت هلا زيد ضربت، ولولا زيدًا ضربت، وألا زيدًا قلت جاز. ولو قلت: ألا زيدًا، وهلا زيدًا، على إضمار الفعل ولا تذكره، جاز. وإنما جاز ذلك؛ لأن فيه معنى التحضيض والأمر؛ فجاز فيه ما يجوز في ذلك^(١).

وأجمع النحاة على أن أدوات العرض والتحضيض أدوات غير عاملة؛ حيث إنها لا تغير من الفعل، ولا تجزم الفعل المضارع الذي يليها، ويبقى الفعل على حالته الأصلية^(٢). ويمكن أن يأتي بعد أدوات التحضيض فعل ماض، ويراد من الماضي الاستقبال، مثل قوله. تعالى: (لَوْلَا أَخَّرْتَنِي إِلَى أَجَلٍ قَرِيبٍ فَأَصَّدَّقَ وَأَكُنْ مِنَ الصَّالِحِينَ) [المنافقون:

(١) الكتاب: 98/1، 99.

(٢) شرح المفصل: 98/5.

[10].

وقد تخرج بعض أدوات العرض أو التحديد إلى معان أخرى؛ هي:

(١) تأتي (ألا) أداة للعرض والتحضيض واستفتاح وتنبيه، نحو قوله - تعالى -: (ألا إِنَّ أَوْلِيَاءَ اللَّهِ لَا خَوْفٌ عَلَيْهِمْ وَلَا هُمْ يَحْزَنُونَ) [يونس: ٦٢]؛ فـ (ألا) حرف استفتاح وتنبيه (٢) تأتي (أما) أداة للعرض واستفتاح وتنبيه، نحو: أما والذي لا يعلم الغيب غيره ويحيي البيض وهي رميم أما حرف استفتاح وتنبيه.

(٣) تأتي (لو) أداة عرض، وأداة شرط غير جازمة، نحو: يا ضيفنا لوزرتنا لوجدتنا نحن الضيوف وأنت رب المنزل.

(٤) تأتي (لولا - لوما) (أداة تحديد أداة شرط غير جازمة، نحو: (لولا العقول لكان أدنى ضيغم أدنى إلى شرف من الإنسان).

- إذا جاء في جواب أدوات العرض والتحديد فعل مضارع يكون منصوبًا بفاء السببية، نحو:

(1) لو تجتهد في دراستك؛ فتتفوق.

فاء السببية: أداة تنصب بالفعل المضارع، (تتفوق): فعل مضارع منصوب بالفتحة الظاهرة.

(٢) ألا تزورنا؛ فنفرح بك.

فاء السببية: أداة تنصب بالفعل المضارع، (نفرح): فعل مضارع منصوب بالفتحة - وقد جاء أسلوب التحضيض في سورة الأعراف في قوله .تعالى : (وَإِذَا لَمْ تَأْتِهِمْ بِآيَةٍ قَالُوا لَوْلَا اجْتَبَيْتَهَا قُلْ إِنَّمَا أَتَّبِعُ مَا يُوحَىٰ إِلَيَّ مِنْ رَبِّي هَذَا بَصَائِرُ مِنْ رَبِّكُمْ وَهَدًى وَرَحْمَةً لِّقَوْمٍ يُؤْمِنُونَ) [الأعراف: ٢٠٣].

(لولا): حرف تحضيض، (اجتبيتها): فعل ماضٍ، وفاعله، ومفعوله.

(10) النهي:

قد يأتي النهي باستعمال صيغة الأمر التي تدل على النهي، مثل كلمة (ذرؤا)، وقد تأتي بلفظ يدل بمادته ومعناه على النهي والتحريم، مثل كلمة (حرم) وكلمة (نهي). وقد وضع النحاة بصيغة النهي صورة واحدة هي الفعل المضارع المقرون بـ (لا الناهية)، مثل قولك: (لا تفعل).

- تعريف النهي لغة: هو "نهاه ينهاه نهياً، فانتهى وتناه". الكف وهي نقيض الأمر؛

وهو الكف عن الفعل (1).

النهى في الاصطلاح:

قد ذكر سيبويه النهى بأنه نفي الأمر، ويذكر في الكتاب: لا تضرب نفي لقوله: اضرب (2). ويذكر ابن السراج أن النهى هو نقيض الأمر، ويقول: "ألا ترى أنك إذا قلت قم إنما تأمره بأن يكون منه قيام، فإذا نهيت فقلت: لا تقم فقد أردت منه نفي ذلك؛ فكما أن الأمر يراد به الإيجاب، فكذلك النهى يراد به النفي" (3). والنهي لنفي الأمر، مثل: (لا تفعل)؛ كما جاء في شرح المفصل، وطلب الكف عن الفعل. وقد فرق المبرد بين صيغة (لا تفعل) في معنى النهى وبين استعمالها في معنى الطلب أو الدعاء: "اعلم أن الطلب من النهى بمنزلة من الأمر يجري عليه لفظ؛ كما جرى على لفظ الأمر: ألا ترى أنك لا تقول: (نهيت من فوقك)، ولكن طلبت إليه؛ وذلك قولك: (لا يقطع الله يد فلان)، و (لا يصنع الله لعمره) فالمخرج واحد والمعنى مختلف" (4).

فأسلوب النهى هو أحد الأساليب الانشائية الذي يطلب فيه المتكلم من المخاطب التوقف عن فعل معين، أو الكف عن القيام بأمر معين على وجه الاستعلاء؛ حيث يصدر النهى من شخص أعلى في الرتبة؛ فإذا صدر النهى عن من هو أقل مرتبة من المتلقى سمي التماساً، ويكون هذا النهى:

1) نهياً حقيقياً: وهو أسلوب خطابي يكون القصد منه الإلزام؛ فيكون المتحدث فيه هو صاحب الشأن الأعلى. ويقصد من استخدامه لأسلوب النهى كف المتحدث إليه عن فعل أمر معين.

وقد ورد النهى في القرآن الكريم على شأكتين: نهى للمخاطب، ونهي للغائب. ومن أمثلة نهى المخاطب قوله - تعالى -: (فَلَا تُشْمِتْ بِيَ الْأَعْدَاءَ وَلَا تَجْعَلْنِي مَعَ الْقَوْمِ الظَّالِمِينَ) [الأعراف: ١٥٠]، وقوله - تعالى -: (وَلَا تُفْسِدُوا فِي الْأَرْضِ بَعْدَ إِصْلَاحِهَا) [الأعراف: ٥٦]، وقوله - تعالى -: (فَلَا يَكُنْ فِي صَدْرِكَ حَرَجٌ مِنْهُ) [الأعراف: ٢]، وقوله - تعالى -: (وَلَا تَقْرَبَا هَذِهِ الشَّجَرَةَ فَتَكُونَا مِنَ الظَّالِمِينَ) [الأعراف: ١٩]، وقوله - تعالى -: (وَلَا تَتَّبِعُوا مِنْ دُونِهِ أَوْلِيَاءَ قَلِيلًا مَّا تَذَكَّرُونَ) [الأعراف: 3]. ومن استعمالات نهى الغائب في قوله - تعالى -: (لَا

(1) لسان العرب: 343/15.

(2) الكتاب: 136/1.

(3) الأصول: 157/2.

(4) المقتضب: 135/2.

يَتَّخِذِ الْمُؤْمِنُونَ الْكَافِرِينَ أَوْلِيَاءَ مِنْ دُونِ الْمُؤْمِنِينَ [آل عمران: 28]، وقوله - تعالى -: (إِذْ تَأْتِيهِمْ حِيتَانُهُمْ يَوْمَ سَبْتِهِمْ شُرْعًا وَيَوْمَ لَا يَسْبِتُونَ لَا تَأْتِيهِمْ) [الأعراف: ١٦٣].

من النحاة من ذكر أن (لا الناهية) أداة أصلية، ومنهم من زعم أن أصلها (لام الأمر)؛ فزيدت عليها الألف فانفتحت الألف، وانتقل معناها من الأمر إلى النهي، ومنهم من زعم أن أصلها (لا) النافية، وجزم ما بعدها بلام الأمر مضمراً قبلها، فحذفت كراهية اجتماع لامين في اللفظ. وقد أنكر السيوطي ذلك بقوله: "ليس أصلها لا نافية، والجزم بـ (لام الأمر) مقدرة قبلها وحذفت كراهية اجتماع لامين"، ولا أصلها لام الأمر زيدت عليها ألف ففتحت لأجلها".

أشار سيبويه أن النهي والأمر هو سياق فعلي، ولا يقع إلا مع فعل؛ سواء أكان مضمراً أم ظاهراً، وشبه الأمر بالنهي؛ لأنه يجوز أن يقع وألا يقع.

(٢) خروج النهي إلى دلالات أخرى من معناه الحقيقي:

(١) الدعاء: أشار المبرد إلى أن النهي يمكن أن يستعمل للدعاء، مثل: (لا يقطع الله يد زيد)، وقوله. تعالى: (رَبَّنَا لَا تَجْعَلْنَا مَعَ الْقَوْمِ الظَّالِمِينَ) [الأعراف: ١٦٣].

(٢) المنع: أشار سيبويه إلى النهي الذي يدل على المنع؛ فذكر في الكتاب: "وإن نفيت هذا قلت لا تأكل خبزاً أو لحماً أو تمرّاً، كأنك قلت: لا تأكل شيئاً من هذه الأشياء" (١). وأشار أيضاً إلى ذلك المبرد في المقتضب (٢)، وذكر في قوله - تعالى -: (وَلَا تُطْعَمُهُمْ أَيُّمًا أَوْ كُفُورًا) [الإنسان: ٢٤].

(٣) التهديد والوعيد: يمكن أن يأتي النهي للتهديد والوعيد، مثل قوله - تعالى -: (وَلَا تَحْسَبَنَّ اللَّهَ غَافِلًا عَمَّا يَعْمَلُ الظَّالِمُونَ إِنَّمَا يُؤَخِّرُهُمْ لِيَوْمٍ تَشْخَصُ فِيهِ الْأَبْصَارُ) [إبراهيم: ٤٢].

(٤) التأديب: ورد النهي الذي يفيد معنى التأديب وذلك في قوله. تعالى: (وَلَا تَقُولَنَّ لشيءٍ إِنِّي فَاعِلٌ ذَلِكَ غَدًا) [الكهف: ٢٣].

(هـ) التمني: ويكون بهدف الأمنية؛ فيستخدم النهي، والشخص يعلم أنها لا تحدث، كقولك: "يا شمس، لا تغربي"، و "يا أيام الشباب، لا تذهبي".

(١) الكتاب: 3/184.

(٢) الكتاب: 11/1.

قائمة المصادر والمراجع:

- القرآن الكريم.
1. إتحاف فضلاء البشر في القراءات الأربعة عشر، أحمد بن محمد الدمياطي الشافعي، صححه وعلق عليه: علي محمد الضباع، مطبعة المشهد الحسيني، القاهرة، (د. ط)، 1359 هـ.
2. الإتيقان في علوم القرآن، جلال الدين السيوطي، مصطفى البابي الحلبي، القاهرة، ط4، (د. ت).
3. ارتشاف الضرب، أبو حيان الأندلسي، تحقيق: رجب عثمان محمد، القاهرة، مكتبة الخانجي، ط1، 1419 هـ/1998 م.
4. الإشارة إلى الإيجاز في بعض أنواع المجاز، أبو محمد عز الدين عبد العزيز بن عبد السلام السلمي الشافعي، تحقيق: محمد بن الحسن بن إسماعيل، دار الكتب العلمية، بيروت لبنان، ط1، 1416 هـ/1995 م.
5. الأشباه والنظائر، عبد الرحمن جلال الدين السيوطي، دار الكتاب العربي، بيروت - لبنان، (د. ط)، (د. ت).
6. أصول السرخسي، أبو بكر بن أحمد، القاهرة، (د. ط)، 1372 هـ.
7. إعراب القرآن، أبو جعفر النحاس، تحقيق: زهير غازي زاهد، مكتبة النهضة العربية، عالم الكتب، القاهرة، ط2، 1409 هـ/1988 م.
8. إعراب القرآن المنسوب للزجاج، تحقيق: إبراهيم الأبياري، نشر دار الكتاب اللبناني، الشركة العالمية للكتاب، ط3، 1406 هـ/1986 م.
9. أهمية الربط بين التفكير اللغوي عند العرب ونظريات البحث اللغوي الحديث، حسام الهنساوي، مكتبة الثقافة الدينية، دار المناهل للطباعة القاهرة، (د. ط)، 1414 هـ/1994 م.
10. بحوث ودراسات في علوم اللسان، عبد الرحمن الحاج صالح، موفم للنشر، الجزائر، (د. ط)، 2007 م.
11. بحوث ودراسات في اللسانيات العربية، عبد الرحمن الحاج صالح، موفم للنشر، المؤسسة الوطنية للفنون المطبعية، وحدة الرغاية - الجزائر، (د. ط)، 2007 م.

12. جملة الشرط عند النحاة والأصوليين العرب في ضوء نظرية النحو العالمي لتشومسكي، مازن الوعر، دارنوبار- القاهرة، الشركة المصرية العالمية للنشر- لونجمان مصر، ط 1، 1999م.
13. في النحو العربي نقد وتوجيه، مهدي المخزومي، دارالرائد العربي، بيروت، ط2، 1986م.
14. قواعد تحويلية للغة العربية، محمد علي الخولي، دارالمريخ، المملكة العربية السعودية، الرياض، ط1، 1981م.